قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

تقييم سلامة واستقرار القطاع المصرفي الجزائري على ضوء معايير الملاءة المالية للجنة بازل

Title Evaluating the safety and stability of the Algeria banking sector in light of the solvency criteria of Basel committee

بوهلة خديجة [1]، حمو محمد [2]*.
[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.
[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

Key words:

Solvency.

Basel Convention.

Solvency indices.

Banking safety and stability.

The Algeria banking sector.

Abstract

The global transformations in the banking industry have led to an increase in interest in rehabilitating the financial and banking systems to avoid the effects of financial crises and achieve the desired financial stability.

This study aimed to know the extent to which the Algeria banking sector has adapted to the trends of Basel in its three agreements and their impact on financial stability, by analyzing the financial solvency indicators that pertain to the banking sector during the period 2009- 2017, as well as giving an overview of the financial conditions during the year 2018. A descriptive and analytical approach was used to analyze and interpret the information and data gathered, so that it was concluded that the banking sector enjoys very significant levels of solvency that are considerably higher than those recommended by the Basel Committee due to the sectors considerable return and financial liquidity levels supported by the Bank of Algeria, in addition to that there are some difficulties that prevent the actual implementation of these agreements due to the unstable economic conditions that Algeria is experiencing.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال :09-07-2021

المراجعة : 06-12-2021

القبول : 29-12-2021

الكلمات المفتاحية:

الملاءة المالية.

اتفاقية بازل.

مؤشرات الملاءة.

السلامة والاستقرار المصرفي.

القطاع المصرفي الجزائري.

ملخص

أدت التحولات العالمية في الصناعة المصرفية إلى زيادة الاهتمام بتأهيل النظم المالية والمصرفية لتلافي آثار الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي المنشود، الأمر الذي استدعي تحسين الإطار التنظيمي والاستجابة للمقاييس العالمية، منها معيار الملاءة المصرفية، فهذه الأخيرة تعد مؤشر يعكس الاستقرار المالي والمصرفي.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تكيف القطاع المصرفي الجزائري مع توجيهات بازل في اتفاقياتها الثلاث وأثرها على الاستقرار المالي، وذلك من خلال تحليل مؤشرات الملاءة المالية التي تخص القطاع المصرفي خلال فترة 2009 -2018، كما تم إعطاء نظرة حول الأوضاع المالية خلال سنة 2019، إذ تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لتحليل وتفسير ما تم تجميعه من معلومات وبيانات بحيث تم التوصل إلى أن القطاع المصرفي يتمتع بمستويات ملاءة جد معتبرة أعلى من الموصى بها من طرف لجنة بازل راجعة إلى مردودية القطاع المعتبرة ومستويات السيولة العالية المدعمة من قبل بنك الجزائر، إضافة إلى أن هناك بعض الصعوبات التي تحول حول التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقيات الراجعة إلى الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة التي تعرفها الجزائر .

* Corresponding author at : Hassiba benbouali University of Chlef, ALGERIA.
Email : m.hammou@univ-chlef.dz

1. مقدمة

يعتبر تحقيق الاستقرار المالي هدف من أسمى الأهداف التي تسعى إليه كافة الدول بما فيها العربية، فتحقيقه يمكن الوصول إليه في إطار البرامج والاستراتيجيات والخطط والسياسات المتبعة من طرف الدول في ذلك السبيل ولكن التحدي الأكبر يكمن في مدى إمكانية الحفاظ عليه، خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية التي دائما ما تتميز بهزات مالية عنيفة لا يمكن أن نسندها للأوضاع الراهنة فقط التي تتميز بالتطورات المالية والابتكارات، فمعظمها يرجع إلى زمن إلى الوراء حيث أن معظم تلك الهزات المالية مازالت آثارها إلى حد اليوم تأثر على عدة اقتصاديات من الدول المتقدمة باعتبارها على انفتاح واسع للاقتصاد العالمي عكس الدول المتخلفة ذات الاقتصاد المنغلق، ففي هذا الإطار سعت الدول بكل كياناتها إلى وضع معايير واستراتيجيات وخطط في سبيل الوصول إلى الاستقرار المالي ولكنها دائما ما كانت محاولاتها تبوء بالفشل وإن كانت تحقق استقرار فترة من الزمن فقط ليست بالطويلة، وعليه نتيجة هذا التحدي الذي أصبح عائق أمام تقدم الدول قرر مجموعة من محافظي البنوك المركزية الأوروبية برعاية بنك التسويات الدولية إيجاد معايير احترازية تقي النظم المصرفية من الوقوع في أزمات مالية تركز في مضمونها على نسبة كفاية رأس المال باعتباره خط الدفاع الأول ضد أي صدمة وكذا المخاطر التي تواجهها المنظومة المصرفية وبالتالي ضمان التمتع بملاءة مالية جيدة، أطلق عليها تسمية معايير بازل إلا أنه تماشيا مع التطورات السائدة تم إدخال عليها عدة إصلاحات ليتم إصدار اتفاقية بازلII ثم بازلIII.

والجزائر من بين الدول التي تبنت معايير بازل الثلاثة، ومن أجل التكيف مع هذه الأخيرة قامت بإصدار عدة أنظمة وتعليمات وقوانين تخص هذا الجانب، واحتفظت بملاءة مالية أعلى من المعايير الموصى بها والذي يدل على تمتعها باستقرار مالي معتبر، ومن مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى سلامة واستقرر القطاع المصرفي الجزائري على ضوء معايير الملاءة المالية للجنة بازل؟

الأسئلة الفرعية: بغرض التجربة والتفصيل والإيضاح نطرح جملة من الأسئلة الفرعية يكمن أهما في الآتي:

- ما مدى تحقيق القطاع المصرفي الجزائري للاستقرار المالي؟ وما هي أهم الإجراءات المتبعة في سبيل تحقيق ذلك؟

الفرضيات: ومن أجل الإجابة على هذه التساؤلات وجب وضع الفرضيات الآتية:

- يتميز القطاع المصرفي الجزائري بمستويات عالية من نسب الملاءة المالية تفوق ما تم التطرق إليه في معايير بازل والذي يدل على استقراره المالي المعتبر، وذلك بفضل الأنظمة والتعليمات والقوانين التي أصدرها بنك الجزائر للتكيف مع تلك المعايير.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه موضوع شامل للاستقرار المالي، حيث تحقيق هذا الأخير يستلزم اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الاحترازية إضافة إلى السياسات المالية والنقدية المتبعة فأي بلد، لأنه أصبح من الصعب الوصول لهذا الهدف خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تتميز دائما بالتغير.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر الملاءة المالية على الاستقرار والسلامة المصرفية من خلال تحليل مؤشرات الملاءة المالية في القطاع المصرفي الجزائري التي على أساسها يمكن الحكم عليه بأنه مستقر ماليا من عدمه.

المنهج المتبع: تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل من خلال دراسة الملاءة المالية ومؤشراتها وأثرها على الاستقرار المالي.

الدراسات السابقة

- دراسة فائزة لعراف (2010)، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، هدفت هذه الدراسة لمعرفة موقع الجهاز المصرفي الجزائري من معايير اتفاقية بازل ليتم تصحيح النقائص وتدعيم الإيجابيات، وتوصلت إلى أن ضعف الرقابة الداخلية والقصور الإداري في المؤسسات المالية والنظم المصرفية كان الدافع فى تبني معايير لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي التي ركزت في مضمونها على معيار كفاية رأس المال الذي يضع حسابا للملاءة المالية، وأن البنوك الجزائرية كانت متأخرة في تطبيق معايير بازل1 إلى نهاية 1991 وفق ما نصت عليه التعليمة 74 -94 ومنحت البنوك فترة 5 سنوات لتطبيق المعايير وذلك تماشيا مع الفترة الانتقالية نحو اقتصاد السوق الحر والإصلاحات الاقتصادية، هذا ولم تطبق البنوك والمؤسسات المالية بعد معايير بازل2 كاملة، إذ يعتبر التحدي الذي تواجه المنظومة المصرفية الجزائرية هو عامل الوقت القصير نسبيا لضمان الالتزام السليم والفعال والكامل لمتطلبات ومعايير بازل2 قياسا إلى حجم العمل الكبير المطلوب القيام به خاصة تدعيم مستويات كفاية رأس المال وتجهيز أنظمة وسياسات إدارة وقياس مخاطر متكاملة، وتحضير البرامج المعلوماتية الخاصة بتطبيق الحد الأدنى لكفاية رأس المال المصرفي، كما تفتقر إلى الكفاءات البشرية المؤهلة والخبرة، تم التوصل أيضا إلى أن تصنيف البنوك حسب الجدارة الائتمانية أمر هام لمعرفة مدى سلامة وقوة المركز المالي للبنوك ولزيادة ثقة المتعاملين، والنظام المصرفي الجزائري له العديد من الخصائص والشروط التي تمكنه من التكيف مع متطلبات بازل إذا عمل على تعديل النقائص وإشراك جميع الأطراف المشاركة والتحوط ضد كافة أنواع المخاطر المحتملة. وتوصلت إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها حث البنوك على تنويع قواعد تمويلها بما يساهم في توسيع حجم أعمالها ونشاطها، زيادة استثمار البنوك في التكنولوجيا المصرفي، سن تشريعات لتشجيع عمليات

الاندماج المصرفي بين البنوك والمؤسسات المالية من أجل تكوين تكتلات مصرفية قوية ومعززة برؤوس أموال كافية قادرة على المنافسة العالمية.

- دراسة حمزة عمي سعيد (2016)، **دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة** 2003 ـ2013، هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الدور الذي يمكن أن يلعبه الالتزام بمعيار كفاية رأس المال الموصى به من طرف لجنة بازل في تحقيق استقرار البنوك الجزائرية والعناصر الأخرى المؤثرة على الاستقرار، ومدى تأثير ذلك الالتزام على تنافسية البنوك في السوق. توصلت هذه الدراسة إلى أن الدول التي تتميز بتنظيم ورقابة احترازية قوية تعاني من آثار أقل للأزمات مقارنة بغيرها من الدول التي تتميز بضعفها وأن التنظيم الاحترازي الذي مضى عليه معدل 5 سنوات يظهر تأثيره الايجابي في حالة الأزمة، فهذا التنظيم يهدف إلى تحقيق الاستقرار المصرفي بالدرجة أولى وله عدة آليات لتحقيق هدفه منها الوقائية من تراخيص مجالات الاستثمار والتداول والالتزام بمتطلبات رأس المال والإفصاح، إدارة مخاطر المختلفة والتأمين على الودائع، والعلاجية منها المقرض ذو الملجأ الأخير. كما تم التوصل إلى أنه لا توجد وجهة نظر تفصل في موضوع العلاقة بين المنافسة الشديدة في ظل الالتزام بمتطلبات رأس المال أو التأمين على الودائع وتحمل المخاطرة وأن ذلك يعتمد على سلوك البنوك وهيكل السوق المصرفية، ومن خلال دراسة عينة من 6بنوك جزائرية وتحليل بياناتها المقطعية تم التوصل إلى أن رأس المال يلعب دور أساسي في تحقيق الاستقرار المصرفي وذلك لوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الملاءة ومؤشر الاستقرار المصرفي، هذا وكل من ربحية الأصول لها علاقة معنوية وإيجابية مع مؤشر الاستقرار أما بالنسبة لنسبة القروض المتعثرة ومصاريف خارج الفوائد إلى الدخل فتؤثر بعلاقة معنوية سلبية أي علاقة عكسية مع الاستقرار، ومن خلال دراسة نوعية السوق لمعرفة إذا كانت تنافسية بغية معرفة تأثير رأس المال على التنافسية تم الخروج بنتيجة مفادها حيادية تامة لنسب رأس المال في تأثيرها على التنافسية المصرفية في الجزائر.وتم الخروج بعدة توصيات أهمها إعطاء البنوك أهمية أكبر لكل من استقرارها على المستوى الجزئي بالاعتماد على الطرق الحديثة لإدارة المخاطر والتنبؤ بها وللنماذج الداخلية لتقييم القيمة المعرضة للمخاطر، إضافة إلى اهتمام مسيري البنوك إلى جانب رأس المال بمؤشرات أخرى هي ربحية البنوك، نسبة تكاليف التشغيل خارج الفوائد، نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض وغيرها التي تؤثر على سلامة البنوك إذا ما أخذنا كل بنك على حدا، فلا يمكن لرأس المال وحده ضمان الاستقرار المصرفي في غياب تسيير جيد للتكاليف خارج الفوائد مثلا، وكذا تجهيز ميكانيزمات الرقابة لتكون مسايرة للاتجاهات الدولية من جهة ومناسبة لخصوصيات الجهاز المصرفي والاقتصاد الجزائري من جهة أخرى.

- دراسة فاطمة الزهراء زغاشو وبوعتروس عبدالحق(2018)، **ضبط قواعد الحذر في البنوك الجزائرية وفق المعايير الاحترازية الدولية**، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان تطورات القواعد الاحترازية بالبنوك الجزائرية ومعرفة مدى مواكبة قواعد الحذر الجزائرية لقواعد الحيطة الدولية، خلصت هذه الدراسة إلى أنه رغم تحقيق البنوك الجزائرية لمعدلات ملاءة تفوق تلك الموصى بها من قبل لجنة بازل إلا أنها تقتصر على تغطية المخاطر الائتمانية دون المخاطر السوقية ولم تأخذ المخاطر التشغيلية في الحسبان التي تعتبر من إضافات بازل2، وفي إطار الإشراف البنكي وتبني النماذج المعلوماتية المعدة لإدارة اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لاسيما بالنسبة لمخاطر الملاءة والسيولة فإن اعتماد تلك النماذج بفعالية مرهون بتصميم سيناريوهات على مستوى الاقتصاد الكلي لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط، بالإضافة إلى عدم وجود أنظمة لتقييم وقياس كل من المخاطر السوقية والتشغيل، وأخيرا تم التوصل إلى عدم كفاءة الإفصاح وانعدام الشفافية في البنوك العمومية.

تقسيمات الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: الإطار النظري للملاءة المالية، اتفاقيات بازل والسلامة المصرفية؛

المحور الثاني: مدى تكيف القطاع المصرفي الجزائري مع مؤشرات الملاءة المالية وفق معايير لجنة بازل؛

المحور الثالث: أثر مؤشرات الملاءة المالية على سلامة واستقرار القطاع المصرفي الجزائري.

2. الإطار النظري للملاءة المالية واتفاقيات بازل

2. 1.ماهية الملاءة المالية

تعرف الملاءة المالية بأنها القدرة على الدفع وتحسب بطرح قيمة مطلوبات المؤسسة من قيمة موجوداتها، ويعبر عنها بتوافر النقد الكافي على المدى الطويل للوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها، ويمكننا أن نميز بأن المؤسسات التابعة لها ملاءة مالية أكثر من المؤسسات المستقلة، ويرجع ذلك للجوء المؤسسات التابعة للمؤسسة الأم في الوصول إلى مصادر المؤسسات. (العرود، ب ت، صفحة 5)

تم تعريفها أيضا بأنها: "الاحتفاظ بقدر من رأس المال في المصرف لإشاعة الثقة بين المصرف وبين الآخرين فيما يتعلق بأداء وتوزيع الخدمات المصرفية، ويجب أن يكون هذا القدر هو أقل كمية ممكنة من رأس المال حتى يتمكن من استثمار الجزء الباقي في عمليات تحقق أرباح المصرف". (سعيد و أبو العز، 2014، الصفحات -7 8)

وتمثل ملاءة البنوك التجارية قدرتها على الوفاء بالتزاماتها وفق استحقاقاته المتفق عليها بين البنك وعملاءه، وبذلك أصبحت البنوك التجارية ملزمة بتوفير الغطاء الرأسمالي

الكافي لمواجهة أي أخطار محتملة قد يتعرض لها، وتطوير الإستراتيجية المناسبة للمحافظة على هذا الغطاء، وبما يضمن بقاء البنك أعلى من النسبة المحددة تجنبا لتدخل السلطات النقدية لمنع تراجعه وهو ما يعرف بالإجراءات التصحيحية. (الجعافرة، 2008، الصفحات -9 10)

2.2. اتفاقيات بازل لسلامة القطاع المصرفي

في العقد السابع من القرن العشرين وبعد المشاكل الكبيرة التي واجهت القطاع المصرفي في العديد من الدول الصناعية، انبثقت "لجنة بازل" من قبل محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى تحت إشراف بنك التسويات الدولي BIS وأطلق عليها لجنة بازل للإشراف المصرفي (كاظم و داغر، ب ت، صفحة 174)، وذلك في نهاية 1974 بدأت هذه اللجنة عملها منذ سنة 1988 بوضع قواعد ومعايير تحدد عمل البنوك وأنشطة الرقابة والإشراف عليها، وتقدير الجدارة الائتمانية للبنوك، ومن أهم المعايير التي اهتمت بها اللجنة معيار كفاية رأس المال باعتباره خط الدفاع الأول ضد المخاطر التي تتعرض لها البنوك (عبد المطلب، 2013، صفحة 251)، وقد كانت توصيات هذه اللجنة مبنية على مقترحات تقدم بها Cooke الذي أصبح بعد ذلك رئيسا للجنة، لذلك سميت تلك النسبة لكفاية رأس المال بنسبة بال أو نسبة كوك، ويسميها الفرنسيون أيضا: معدل الملاءة الأوروبي RSE (لعراف، 2013، صفحة 45).

تهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تمثلت في تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال بالبنوك، وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك، تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك (عبد المطلب ع.، 2000، صفحة 80)، فهذه الأهداف تعمل على تقوية النظام المصرفي الدولي واستقراره، وإزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف، والناشئة عن الفروقات في متطلبات الرقابة الاحترازية فيما يخص رأس المال المصرفي.

2.2. 1. اتفاقية بازلI:

تم إصدار اتفاقية بازل الأولى سنة 1988 كما تم الانطلاق في تطبيقها سنة 1992، فبموجب هذه الاتفاقية فإن البنوك ملزمة بالاحتفاظ بنسبة رأس مال تقدر ب 8% من حجم أصولها المرجحة بالمخاطر، ويتم التعبير عن هذه النسبة بالعلاقة الآتية (قارون، 2013، صفحة 20):

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال الأساسي + رأس المال}}{\text{عناصر الأصول و الالتزامات العرضية مرجحة بأوزان}} \geq 8\%$$

تهدف هذه النسبة إلى ضمان تغطية كافية للمخاطر الائتمانية، وفي الأصل هي لا تخص إلا هذا النوع من المخاطر.

وقد وضعت لجنة بازل مقياسا للمخاطر وصنفت كافة أصول المصارف إلى أربع فئات ترجيحية للمخاطر تتراوح من صفر إلى 100% طبقا للمخاطرة للائتمانية للمقرضين فمثلا: (شعبان، 2014، صفحة 99)

- القرض الذي يقدم إلى شركة أو مؤسسة قطاع خاص يمثل مخاطر 100%؛

- قرض يقدم إلى الحكومة أو مؤسسة حكومية يمثل مخاطر تبلغ 60%؛

- القروض بين المصارف المحلية تمثل مخاطرة 20%.

2.2.2. اتفاقية بازل II:

لقد تم تصميم الإطار الثاني للجنة بازل للتعامل مع التعقيدات والمتغيرات الجديدة، ولتحسين متطلبات رأس المال لتعكس الوزن الحقيقي للمخاطر الجديدة التي تتعرض لها البنوك (بلعزوز و قندوز، 2013، صفحة 274)، فقد ارتكزت اتفاقية بازل IIعلى ثلاثة ركائز أساسية هي كالآتي:

أ- كفاية رأس المال: شمل هذا المحور ستة أقسام هي كالآتي (عبد المطلب ع.، 2013، صفحة 283):

- حساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال؛

- المخاطر الائتمانية، المدخل المعياري؛

- المخاطر الائتمانية، المدخل المستند إلى التصنيف الداخلي؛

- المخاطر الائتمانية، إطار التوريق؛

- المخاطر التشغيلية؛

- قضايا دفتر التداول Trading Book Issues (يخص تقلبات أسعار الاستثمارات).

من خلال هذه العناصر تصدت اللجنة للعديد من المخاطر بعد الإضافات التي أدخلتها.

$$\text{نسبة المال رأس حسب بازل II} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل} \times 12.5} \geq 8\%$$

ب- عمليات المراجعة الإشرافية على البنوك: الهدف من الركيزة الثانية هو التأكد من مدى كفاية رأس المال البنوك والمؤسسات الناشطة في بلد معين، ويمكن للبنوك المركزية تفعيلها من خلال تحديد نسبة كفاية رأس مال بنوكها عند حد أكبر من 8%حسب الظروف الاقتصادية للبلد، أو تخصيص بنك معين بذلك، وإلزام البنوك بتوفير رقابة داخلية لتقييم مخاطرها، وتقدير مدى كفاية رأس المال، وتقديم معلومات صحيحة وواضحة للسلطات الرقابية، والتدخل الرقابي لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المانعة من تدهور رأس مال البنك (السبئي، 2016، صفحة 177).

1- Cooke: خبير مصرفي إنجليزي كان محافظا لبنك إنجلترا سابقا.

ج- انضباط السوق: يرتبط بتعزيز وتحسين مناخ الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات الخاصة بالمساهمين والدائنين، بما يساعد على ضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي. (عريس و بحوصي، 2017، صفحة 105)

2.2. 3.اتفاقية بازلIII:

تم المصادقة على الاتفاقية الجديدة من طرف زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010 تحت مسمى "بازلIII"، وتلزم قواعد بازل III البنوك بتحصين أنفسها ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن (عمي سعيد، 2016، صفحة 57)، وتمثلت أهم الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل IIIفي الآتي (2012، صفحة 3):

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب 2% وفق اتفاقية بازل2.

- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7%. وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيودا على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

- بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و2.5% من رأس المال الأساسي(حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنبا إلى جنب. مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال. ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجيا بهذه الإجراءات اعتبارا من يناير عام 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.

- متطلبات وجودة رأس مال أعلى: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% حاليا إلى 10.5%. وترتكز الإصلاحات المقترحة أيضا على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدرا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك (عمي سعيد، 2016، صفحة 59)، فعند رفع نسبة الملاءة المصرفية أصبحت تحسب من خلال العلاقة التالية: (جلايلية، 2019، صفحة 62)

$$\text{نسبة كفاية رأس المال المصرفية} = \frac{\text{الشريحة الأولى + الشريحة الثانية}}{\text{المخاطر}} \geq 10.5\%$$

$$\text{المخاطر} = \text{الائتمان} + \text{السوق} + \text{التشغيلية}$$

$$75\% \quad \%5 \quad 20\%$$

- دعت لجنة بازل البنوك إلى المزيد من الاهتمام بتسيير مخاطر السيولة وذلك لتتحلى بالمزيد من القدرة على مواجهة الضغوطات وحالات نقص السيولة، وبذلك قد أدرجت مؤشرين كميين هما كالآتي (عمي سعيد، 2016، الصفحات 59-60):

- نسبة السيولة قصيرة الأجل: تتيح استعمال هذه النسبة مرونة في الأجل القصير عن طريق ضمان أن البنك لديه ما يكفي من الأصول السائلة ذات جودة عالية للتغلب على الأزمة الخطيرة التي من شأنها أن تستمر لشهر كامل، وقد حددت لجنة بازل سنة 2015 لاستكمال تطبيق النسبة؛

- نسبة السيولة الهيكلية طويلة الأجل: يشجع هذا الشرط البنوك على تمويل أنشطتها من خلال مصادر أكثر استقرارا من أموال، وقد حددت اللجنة سنة 2018 لاستكمال تطبيقها.

هذا وقد أضافت بازل III معيار جديد وهو الرافعة المالية Leverage Ration ، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.

3.2.الاستقرار والسلامة المصرفية

كل الاتفاقيات والجهود المبذولة من طرف الدول لها هدف وحيد متمثل في تحقيق الاستقرار المالي وسلامة القطاع المصرفي، فتحقيق هذا الأخير يعتبر مطلب أساسي بالنسبة لأي دولة إذ يمكن تعريف السلامة المصرفية على أنها جملة من التدابير والإجراءات الاحترازية أو التصحيحية المطبقة، والتي تجعل مؤشرات البنوك في وضع احترازي قادر على التنبؤ المبكر بالأزمات، ووضع تصحيحي يمكنها من مواجهة هذه الأزمات (بوهريرة و مصيطفى، 2017، صفحة 109)، ويرجع تنامي الاهتمام بالسلامة المصرفية إلى عدة أسباب منها ازدياد مشاكل القطاع المصرفي خلال العقدين الماضيين، نمو الوعي

الدولي بأهمية استقرار الأسعار، كهدف أساسي للسياسة النقدية، العلاقات المتقاطعة بين استقرار الأسعار والسلامة المصرفية، كأحد أهم أهداف وآليات إدارة السيولة المصرفية. (بن شيخ، 2018، الصفحات 172- 173)

تكمن أهمية تقييم السلامة المصرفية في أنها تسمح بأن يكون تقييم القطاع المالي والمصرفي مبنيا على مقاييس كمية موضوعية، تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لعملاء السوق والجمهور، كما أنها مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع (من خلال المؤشرات) عبر النظم المصرفية للدول المختلفة، وتعمد على كشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها، تعمل كمؤشرات إنذار مبكر عن الأزمات والصدمات المصرفية (بوهريرة و مصيطفى، 2017، صفحة 109).

ففي هذا الإطار سارعت مختلف الدول بما فيها الدول العربية إلى تبني والتكيف مع المعايير الدولية التي تخص السلامة المالية المتمثلة في اتفاقيات بازل، إذ أن مؤشرات هذه الأخيرة تعتبر بمثابة إنذار مبكر حول الوضع المالي إضافة إلى أنها تعكس مدى القدرة والكفاءة الإدارية للبنك من حيث إدارة مطلوباته وموجوداته بكفاءة، والقيام بدوره في الوساطة المالية مع تمتعه بالملاءة المالية، وكذلك تبين قدرة البنك على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق مستويات مناسبة لكل منهما (2019، صفحة 59)، وعلى سبيل الاسترشاد قمنا باستعراض بعض المؤشرات المالية التي تدخل في إطار الالتزام بمعايير بازل الثلاثة تخص الدول العربية التي تدل على مدى استقرارها المالي من خلال بعض الأشكال البيانية التي تخص القطاع المصرفي وهو كالآتي:

الشكل رقم 01: **نسبة موجودات البنوك لدى الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام** 2018

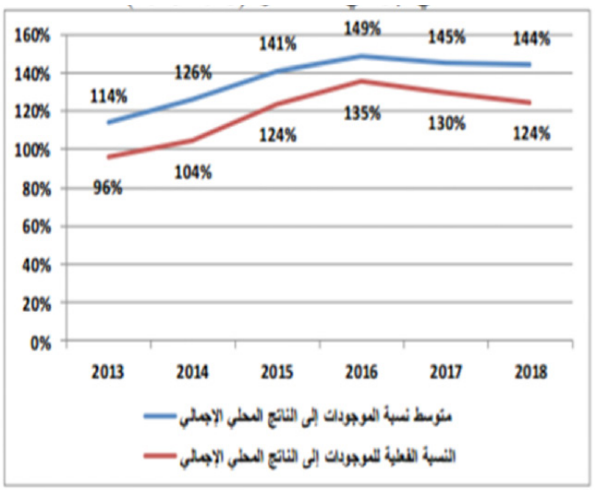

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، صندوق النقد العربي، أمانة فريق الاستقرار المالي، متاح على الموقع الالكتروني الآتي: www.amf.org.ae/ar/content/2019، ص44.

يعكس الشكل البياني أعلاه مدى كبر حجم القطاع المصرفي العربي ومتانته وصلابته إذا ما قورن بالناتج المحلي الإجمالي، إذ أن نسبة موجودات البنوك عرفت منحنى تصاعدي بلغ متوسط النسبة 144% سنة 2018 مقابل 114% سنة 2013 وهو ما يوضح دور السلطات الرقابية في تعزيز متانة هذا القطاع وتقييم مخاطره باستمرار.

الشكل رقم 02: **تطور نسبة الودائع إلى إجمالي المطلوبات لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة** 2013-2018

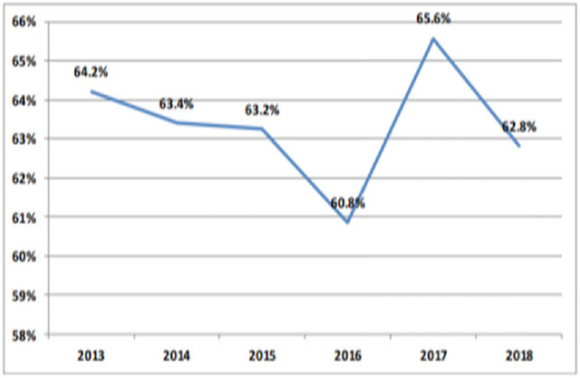

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، صندوق النقد العربي، أمانة فريق الاستقرار المالي، متاح على الموقع الالكتروني الآتي: www.amf.org.ae/ar/content/2019، ص 49.

يعكس الشكل أعلاه تطور حجم الودائع في القطاع المصرفي العربي فقد عرف ارتفاع في حجمها حيث بلغ خلال سنة 2017 نسبة 65.6% وعادت النسبة في الهبوط سنة 2018 إلى 62.8% ولكنها تبقى نسبة مقبولة بالنسبة إلى أهم مكون للمطلوبات، وهو راجع إلى ثقة العملاء في القطاع المصرفي بالدرجة الأولى ثم إلى سياسات البنوك في اجتذاب الودائع.

الشكل رقم 03: **تطور متوسط نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة** 2013-2018

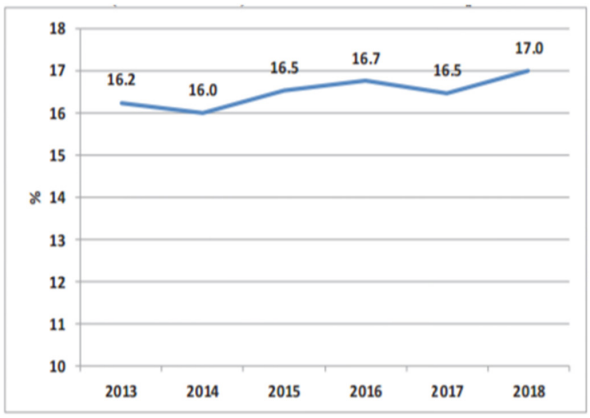

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، صندوق النقد العربي، أمانة فريق الاستقرار المالي، متاح على الموقع الالكتروني الآتي: www.amf.org.ae/ar/content/2019، ص 58.

يوضح الشكل تطور نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي العربي، حيث هذه النسبة تعكس وبوضوح مدى قدرة القطاع على الوفاء بكافة التزاماته، وبالاعتماد على الشكل نرى أن البنوك العربية حافظت على مستويات عالية من نسب كفاية رأس المال وهي أعلى من الموصى بها وفق معايير اتفاقية بازلIII، حيث بلغت ما نسبته 17% سنة 2018 مقابل 16.2% سنة 2013 وبالنظر إلى باقي السنوات محل الدراسة كانت النسبة في حدود 16% وهي نسب جد معتبرة ومرتفعة ما يعكس صلابة ومتانة القطاع المصرفي وهو ما يعزز قدرته على التصدي واستيعاب المخاطر.

الشكل رقم 04: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى القطاع المصرفي في الدول العربية للفترة 2014-2018

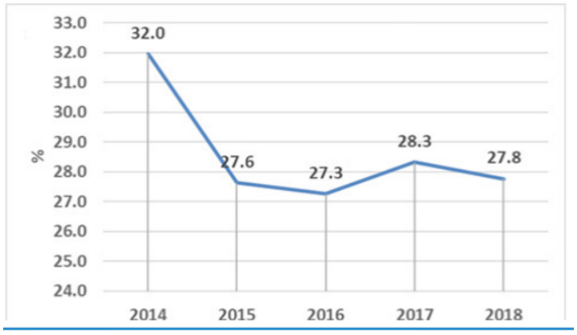

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، صندوق النقد العربي، أمانة فريق الاستقرار المالي، متاح على الموقع الالكتروني الآتي: www.amf.org.ae/ar/content/2019، ص 59.

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن القطاع المصرفي العربي يتميز بمستويات عالية من السيولة بقي محافظا عليها طيلة 4 سنوات الماضية على الرغم من أنها كانت مرتفعة خلال سنة 2013 حيث بلغت خلال تلك الفترة ما نسبته 32% أما باقي السنوات محل الدراسة فقد بقيت في حدود 27%، وبالمقارنة بين سنة 2013 وباقي السنوات نلاحظ أن هناك انخفاض راجع إلى ما تعرض إليه سوق النفط العالمي من تراجع أسعار النفط ما جعل مستويات السيولة لديها تنخفض باعتبار أغلب هذه الدول تعتمد على البترول بنسب كبيرة، فقد بلغت نسب السيولة خلال سنة 2018 ما يقدر ب27.8% وهي نسبة عالية وتعزز من صلابة القطاع ككل.

الشكل رقم 05: تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة 2013-2018

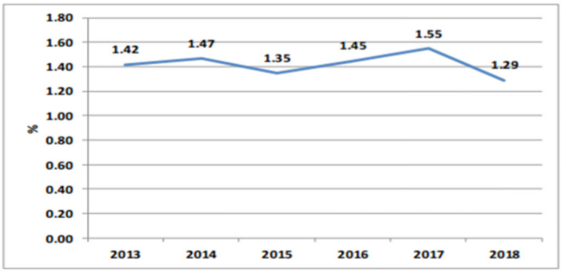

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، صندوق النقد العربي، أمانة فريق الاستقرار المالي، متاح على الموقع الالكتروني الآتي: www.amf.org.ae/ar/content/2019، ص 62.

يعطي مؤشر العائد على الموجودات الموضح في الشكل الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تدل ربحية البنك صورة واضحة على مدى العوائد المحققة التي بقيت في حدود 1% طيلة السنوات محل الدراسة، حيث بلغت سنة 2018 ما نسبته 1.29% وهذا إن دل فهو يدل على تمتع البنوك بكفاءة وقدرة عالية في الحفاظ على أصوله وتحقيق عوائد معتبرة.

الشكل رقم 06: معدل العائد على حقوق الملكية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية للفترة 2013-2018

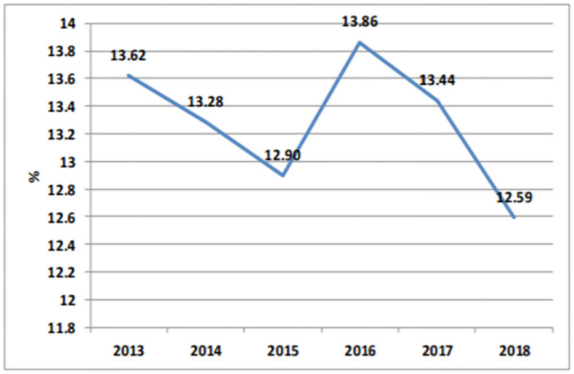

المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2019، صندوق النقد العربي، أمانة فريق الاستقرار المالي، متاح على الموقع الالكتروني الآتي: www.amf.org.ae/ar/content/2019، ص 63.

يعكس الشكل أعلاه مدى فعالية القطاع المصرفي العربي في استخدام رأس ماله وتحقيقه لعوائد جد معتبرة، فعلى الرغم من أن معدل العائد على حقوق الملكية عرف نوع من التذبذب ولم يكن مستقر فقد بلغ سنة 2013ما نسبته 13.62% وواصل في الانخفاض إلى غاية وصوله نسبة 12.90%، ولكن سرعان ما تجاوز ذلك وعرف منحنى تصاعدي ليصل إلى مستوى الذروة 13.86% سنة 2016 ولم يبقى على نفس الحال إذ عاد إلى التراجع من جديد ليصل سنة 2018 إلى 12.59%، إلا أن النسبة التي وصل إليها تبقى مقبولة.

فحسب الإحصائيات المجمعة للبنوك العربية لسنة 2018 والتي سبق وأن أخذنا منها فقط بعض المؤشرات التي تهمنا، أظهرت أن القطاع المصرفي العربي يعرف تحسن في المؤشرات الأساسية لأداء القطاع المصرفي وإن كان هذا التحسن يتفاوت من دولة لأخرى الراجع إلى طبيعة الاقتصاد وكذا الأوضاع التي عرفها خلال فترة من الزمن.

3. مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع مؤشرات الملاءة المالية وفق معايير بازل

الجزائر كغيرها من الدول سعت لمواكبة تطورات القواعد الاحترازية الدولية، إذ سارعت إلى تكييف قطاعها المصرفي مع معايير لجنة بازل الثلاثة، من خلال إصدار جملة من القوانين والأنظمة والتعليمات التي تسهل التطبيق وكذا تحقيق الاستقرار المالي.

3. 1. واقع الالتزام بمؤشرات الملاءة المالية وفق اتفاقية بازل I:

سعيا من بنك الجزائر لتطبيق اتفاقية بازل I قام بإصدار عدة أنظمة وتعليمات تمثلت في الآتي:

- حدد رأس المال البنوك وفق النظام 90-01 المؤرخ في 1990/07/04 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر ب500 مليون دج بالنسبة للبنوك دون أن يقل المبلغ عن 33% من الأموال الخاصة، و100مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية دون أن يقل المبلغ عن 50% من الأموال الخاصة (المادة 01 من النظام 90-01، 1990)؛

- حدد التشريع المصرفي الجزائري معيار الملاءة المصرفية بنسبة دنيا بين مبلغ صافي الأموال الخاصة ومبلغ مجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته في المادة 2 من النظام 91-09 المؤرخ في 1991/08/14 والمادة 3 من التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 1994/11/29 وأوجب باحترام نسبة الملاءة باستمرار بما لا يقل عن 8%، ويتم تطبيق هذه النسبة تدريجيا من نهاية جوان 1995 إلى نهاية ديسمبر 1999 (المادة 02 من النظام 91- 09، 1991) (المادة 03 من التعليمة رقم 74- 94، 1994)؛

- كما أوجب بنك الجزائر على البنوك والمؤسسات المالية أن تضمن في جميع الأوقات مقدار المخاطر التي يتعرض لها نفس المستفيد لا يتجاوز المعدلات التالية لمبلغ صافي حقوق الملكية من 1 جانفي 1992 بما يعادل 40% ثم من 1 جانفي 1993 ما يعادل 30% و25% من 1 جانفي 1995، وأي تجاوز لهذه المعدلات يجب أن يتبعه فورا تكوين غطاء مخاطر يمثل ضعف معدلات الملاءة المالية، كما أن المبلغ الإجمالي للمخاطر التي يتعرض لها المستفيدين التي تزيد مخاطر كل منهم عن 15% من صافي حقوق الملكية للمصارف أو المؤسسات المالية لا يتجاوز 10 مرات مبلغ الأموال الخاصة الصافية للبنك. (المادة 03 من التعليمة رقم 74- 94، 1994) (زغاشو و بوعتروس، 2018، صفحة 111)

2.3. واقع الالتزام بمؤشرات الملاءة المالية وفق اتفاقية بازلII:

من أجل تعزيز استقرار البنوك الجزائرية حاول بنك الجزائر تكييف بنوكه مع معايير بازلII، وذلك من خلال الأتي:

- أوجب النظام 04-01 الصادر في 2004/03/04 رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 2.5 مليار دينار جزائري سنة 2004 (المادة 1 و2 من النظام 04- 01، 2004)؛

- تم وضع الحد الأدنى لرأس المال اللازم لمواجهة مخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، مع وجوب احترام معدل ملاءة يعادل على الأقل 8% وهي النسبة التي تقيدت بها البنوك الجزائرية بل وتجاوزها بعضها ابتداء من سنة 2003 (زغاشو و بوعتروس، 2018، صفحة 112)؛

- إصدار النظام 02-03 المؤرخ في 2002/12/14 الذي يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية لاسيما ما تعلق بأنظمة تقدير وتحليل المخاطر والأنظمة الخاصة بمراقبتها والتحكم فيها، وتشمل تلك المخاطر كل من خطر الاعتماد (الطرف المقابل)، خطر معدل الفائدة الإجمالي، خطر التسوية، خطر السوق، خطر عملياتي، خطر قانوني، كما أنه لابد أن تشمل الرقابة الداخلية نظم مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية، وتنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات، أنظمة تقييم المخاطر والنتائج، أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر، نظام التوثيق والإعلام (المادة 2 و3 من النظام 02- 03، 2002)؛

- تطوير اختبارات المقاومة المتعلقة بتدعيم الإشراف المصرفي اعتبارا من سنة 2007.

3.3. واقع الالتزام بمؤشرات الملاءة المالية وفق اتفاقية بازلIII:

لمسايرة معايير بازلIII قام بنك الجزائر بعدة إصلاحات وتطورات تمثل في الآتي:

- تم رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى 10 مليار دينار جزائري سنة 2014 ثم رفعه إلى 20 مليار دينار جزائري سنة 2018 حسب المادة 2 من النظام 18- 03 المؤرخ في 2018/12/4، وذلك بهدف التحديث في مجال تعديل المستوى الاسمي مقارنة بالحد الأدنى القانوني، وإلى إعطاء إشارة قوية للساحة المصرفية فيما يخص تعزيز قاعدته المالية واستقراره (المادة 02 من النظام 18-03 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، 2018) (لوكال، 2018، الصفحات 17- 18)؛

- تم إلزام البنوك والمؤسسات المالية باحترام بصفة مستمرة على أساس فردي أو مجمع معامل أدنى للملاءة قدره 9.5% بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة، ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى حسب ما جاءت به المادة 2 من النظام 14-01 المؤرخ في 2014/02/16 (المادة 02 من النظام 14- 01 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، 2014)؛

- تغطية الأموال الخاصة القاعدية كلا من مخاطر القرض والمخاطر العملياتية ومخاطر السوق بواقع 7%على الأقل، زيادة على ذلك على المصارف والمؤسسات المالية تشكيل وسادة تدعى "وسادة أمان" تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة (المادة 3 و4 من النظام 04-01 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية،

2014)؛

● لإجراء قياس وتحليل وتسيير مخاطر السيولة والتي تشمل عدم القدرة على مواجهة التزامات أو عدم قدرة فك أو تعويض وضعية نظرا لحالة السوق، وذلك في أجل محدد وبتكلفة معقولة فإنه يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بالحيازة الفعلية والدائمة للسيولة الكافية لمواجهة التزاماتها عند استحقاق أدائها بواسطة مخزون من الأصول السائلة، تأمين تنويع كاف لمصادر التمويل حسب المبالغ وآجال الاستحقاق والطرف المقابل، واختبار دوريا إمكانيات الإقراض المتاحة لها لدى الأطراف المقابلة سواء في الظروف العادية أو في حالة أزمة، فالبنوك ملزمة بتقديم معامل سيولة دائم يسمى" المعامل الأدنى للسيولة" مساو على الأقل ل 100% (المادة 01 و02 و03 من النظام -11 04 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، 2011).

● إصدار نظام جديد للرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية ففي نهاية سنة 2016 وفي إطار مواصلة عملية تعزيز الإطار التنظيمي والإشراف المصرفي، تم وضع ثلاثة مشاريع تنظيمية تتعلق أساسا بمراجعة التنظيم المتعلق بالرقابة الداخلية مع إضافة فصل خاص بالحوكمة، الإشراف على أساس موحد، إنشاء ونشر البيانات المالية الموحدة للبنوك والمؤسسات المالية (زغاشو و بوعتروس، 2018، صفحة 113).

● في إطار وضع الشطر الثاني لبازل3، باشر بنك الجزائر في إصلاح مسار المراقبة الاحترازية من خلال تطوير طريقة رقابة ترتكز على المخاطر، تتمثل هذه الطريقة في نظام يسمح على أساس المستندات وبعين المكان بتقييم الوضعية المالية والاحترازية للمصارف والمؤسسات المالية حسب طريقة CAMELS، وكذا في نموذج توقعات البيانات المالية والاحترازية، مما يسمح بتوفير تحليل استشرافي إضافي وإطار لإجراء سيناريوهات اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، يتمثل الهدف المتوخى في تقييم أفضل لمدى ملاءمة الأموال الخاصة وسيولة المصارف والمؤسسات المالية، بالنظر إلى طبيعة مخاطرها، وتشكل سنة 2017 السنة الثانية منذ بدأ تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط (2017، الصفحات 102- 110).

4. أثر مؤشرات الملاءة المالية على سلامة واستقرار النظام المصرفي الجزائري

سعى بنك الجزائر في إطار تطبيقه لمعايير بازل الثلاثة إلى إدخال عدة إصلاحات محاولة منه الوصول إلى المستوى الدولي من الاستقرار، ولمعرفة مدى التزام واستقرار القطاع المصرفي الجزائري وجب تحليل مؤشرات الملاءة المالية الخاصة به وهو ما سيتم التطرق إليه في الآتي:

1.4. مستوى ملاءة القطاع المصرفي الجزائري

تعتبر الملاءة المالية أهم مؤشر على استقرار القطاع المصرفي، ولتحقيق هذا الأخير قام بنك الجزائر بتعديل نسبة الملاءة وكذا المخاطر التي يجب على البنوك الالتزام بها، وذلك امتثالا لتطبيق معايير بازلIII، والجدول الموالي يعطينا نظرة أوسع على نسب الملاءة في القطاع المصرفي.

الجدول رقم 01: نسبة ملاءة القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2009-2018

البيان	نسبة الملاءة الإجمالية	نسبة الملاءة القاعدية
2009	26.15	19.09
2010	23.64	17.67
2011	23.77	17.00
2012	23.67	17.48
2013	21.5	15.51
2014	15.79	13.18
2015	18.40	15.76
2016	18.75	16.25
2017	19.38	14.97
2018*	19.06	14.99

Source: Rapport sur la stabilité du système Bancaire Algérien 2009- 2011, Juin 2013, Rapport Bank d'Alger Annule 2015, Rapport Bank d'Alger Annule 2017, Rapport Bank d'Alger Annule 2018, disponible sur : www.bank-of-algeria.dz.

الشكل رقم 07: نسب ملاءة القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2009-2018

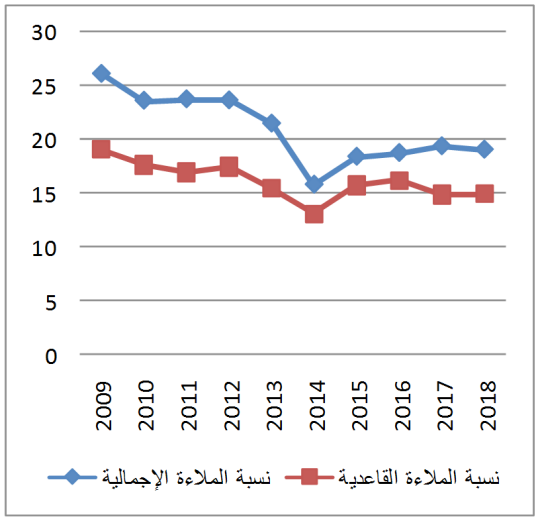

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول.

الملاحظ من خلال الجدول والشكل أن نسب ملاءة البنوك الجزائرية جد مرتفعة، هذا وقد عرفت الفترة ما بين سنتي 2009 و2013 تراجع مستمر في نسبة الملاءة إذ كانت تقدر ب26.15% سنة 2009 وأصبحت في سنة 2013 ما يعادل 21.5% ، حيث تقدر النسبة التي تخص الأموال الخاصة القاعدية بأكثر من 15.1% وتقدر النسبة التي تخص الأموال الخاصة القانونية بأكثر من 21% (2013، صفحة 111)، وترجع هذه النسب العالية إلى إعطاء المصارف الجزائرية الأولوية للمخاطر والتحكم فيها، أما بالنسبة للفترة منذ سنة 2014 عرفت نسب الملاءة انخفاض محسوس بحيث تماشت هذه الفترة مع تطبيق اتفاقية بازلII بالرغم من التأخر في تطبيقها، إلا أنه تم الحفاظ على النسب التي كانت دائما أعلى من نسب الدنيا المحددة في معايير بازل، فقد بلغت 19.06 % في نهاية سنة 2018 بمعدل ملاءة بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية 14.99 %، وهي نسب تفوق الحد الأدنى المحدد من طرف بنك الجزائر وفق بازلIII.

.2.4مستوى سيولة القطاع المصرفي الجزائري

يتم الاعتماد على مؤشر السيولة في تحديد استقرار النظام المالي بشكل أساسي باعتباره أهم العناصر التي تؤدي بفشل البنوك في الوفاء بالتزامها، هذا ويعرف القطاع المصرفي الجزائري فائض سيولة منذ سنة 2002 إذ تغطي الودائع القروض الداخلية إلى حد واسع، والجدول الموالي يبين مدى السيولة المصرفية التي يتمتع بها القطاع المصرفي الجزائري.

الجدول رقم 02: نسبة السيولة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2009ـ 2018

البيان	الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل
2009	51.82	114.54
2010	52.58	114.29
2011	50.16	103.73
2012	45.87	107.51
2013	40.46	93.52
2014	37.96	82.06
2015	27.14	61.64
2016	23.52	58.39
2017	23.51	53.70
2018*	19.84	47.45

Source: Rapport sur la stabilité du système Bancaire Algérien 2009- 2011, Juin 2013, Rapport Bank d'Alger Annule 2015, Rapport Bank d'Alger Annule 2017, Rapport Bank d'Alger Annule 2018, disponible sur : www.bank-of-algeria.dz

نلاحظ من الجدول أن السيولة التي تتمتع بها المصارف الجزائرية مرتفعة، لكن منذ سنة 2009 بدأت تعرف انخفاض تدريجي حيث أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول تقدر بنسبة 51.82% أما في سنة 2013 فقد بلغت 40.46% هذا من جهة أما بالنسبة للأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل فقد بلغت ما نسبته 114.54% سنة 2009 لتبلغ في نهاية 2013 ما يقارب 93.52%، فهذا الانخفاض ناتج عن الاتجاه التصاعدي للقروض المتوسطة والطويلة (2013، صفحة 111). وابتداءا من سنة 2014 بدأت السيولة في التقلص بشكل جد ملحوظ راجع إلى الأزمة النفطية التي عرفها الاقتصاد الجزائري التي نتج عنها عجز في ميزان المدفوعات وانخفاض الودائع المصرفية، ففي سنة 2017 أدى تحسن مستوى الأصول السائلة للنظام المصرفي (+ 9.5%) والتي تساهم بواقع 26.6% في ارتفاع إجمالي الأصول إلى ارتفاع جد طفيف في معدل الأصول السائلة نسبة إلى إجمالي الأصول، الذي انتقل من 23.5% في سنة 2016 إلى 23.7% سنة 2017، أما معدل الأصول السائلة نسبة إلى الخصوم قصيرة الأجل فقد انتقل من 58.39 % سنة 2016 إلى 53.7 % سنة 2017، يعود هذا الانخفاض إلى التزايد الأكبر حجما للخصوم قصيرة الأجل (18.9%) مقارنة بتزايد الأصول السائلة (9.5%) (2017، صفحة 81)، فالتحسن في مستويات السيولة المصرفية في سنة 2017 راجع إلى عمليات ضخ السيولة التي قام بها بنك الجزائر من خلال عمليات إعادة الخصم منذ سنة 2016 ليتم استبدال هذه الأداة بعمليات السوق المفتوحة مع استهداف جعل معدلات الفائدة للعمليات ل7 أيام، كما باشر بنك الجزائر في شهر أوت 2017 في تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري من 8% إلى 4% بعد التخفيض من 12% إلى 8% المجرى في شهر ماي 2016، إذ سمحت عمليات السياسة النقدية هذه بتعويض الانخفاض المتواصل في السيولة المصرفية، وضمان بذلك مستوى نمو معتبر للقروض الموجهة للاقتصاد حيث بلغ هذا الأخير 12.3% سنة 2017 مقابل 8.7% سنة 2016 (لوكال، 2018، صفحة 5).

وبحلول سنة 2018 عرفت كل من الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول وإلى إجمالي الخصوم قصيرة الأجل انخفاض محسوس حيث بلغ كل منهما 19.84% و47.45% على التوالي وهذا راجع إلى انخفاض الأصول السائلة للقطاع البنكي بواقع 8.1% وتراجع الخصوم القصيرة الأجل ب4.1% (الجزائر، 2018، صفحة 86)

3.4.مستوى مردودية القطاع المصرفي الجزائري

تتمثل مردودية القطاع المصرفي في العائد المحقق من الأصول التي يمتلكها البنك إضافة إلى العائد على حقوق الملكية التي

تعد مؤشر ربحية البنوك الذي يهدف إلى قياس كفاءة المؤسسات المصرفية في استخدام أصولها وكذا رؤوس أموالها (عمي سعيد، 2016، صفحة 179)، إذ تعطي مؤشرات المردودية نظرة واضحة على مدى تحقيق البنوك للعوائد وبالتالي استقرار القطاع المصرفي، والذي يوضحه الجدول أدناه كالآتي:

الجدول رقم 03: **نسبة مردودية القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة** 2009ـ 2018

البيان	مردودية الأموال الخاصة	مردودية الأصول
2009	26.01	1.75
2010	26.7	2.16
2011	24.58	2.1
2012	22.67	1.93
2013	19	1.67
2014	23.75	1.99
2015	21.48	1.92
2016	17.89	1.83
2017	18.84	2.05
2018*	22.38	2.42

Source: Rapport sur la stabilité du système Bancaire Algérien 2009- 2011, Juin 2013, Rapport Bank d'Alger Annule 2015, Rapport Bank d'Alger Annule 2017, , Rapport Bank d'Alger Annule 2018, disponible sur : www.bank-of-algeria.dz

بالنظر إلى الإحصائيات المبينة في الجدول أعلاه فإن مردودية القطاع المصرفي تعتبر مقبولة، فقد عرفت الفترة -2009 2014 انتقال مردودية الأموال الخاصة (العائد على رأس المال) من 26.01% سنة 2009 إلى 23.75 % سنة 2014، أما مردودية الأصول هي الأخرى عرفت خلال نفس الفترة تذبذب من ارتفاع ثم انخفاض فقد انتقلت من 1.75% سنة 2009 إلى 1.99 % سنة 2014، ويرجع ذلك إلى وضعية الاقتصاد التي تتميز بسيولة وافرة، أما باقي السنوات قيد الدراسة فبالنسبة لمردودية الأموال الخاصة فقد عرفت انخفاض تدريجي معتبر من21.48 % سنة 2015 إلى18.84% سنة 2017 بانخفاض يقدر ب2.64 %، أما مردودية الأصول فانتقلت هي الأخرى من 1.92 % سنة 2015 إلى 2.05% سنة2017 وبذلك تكون قد سجلت ارتفاع بواقع 0.13 %، وعلى مستوى المصارف العمومية انخفض العائد على رأس المال من 19.0% في 2016 إلى 18.7% في 2017، بسبب الارتفاع الأقوى في متوسط الأموال الخاصة مقارنة بارتفاع النتائج، فالعائد على الأصول قد ارتفع إلى 1.9% مقابل 1.7% في 2016. في المقابل على مستوى المصارف الخاصة مس الانخفاض معدلي المردودية اللذان انتقلا من 15.2% و2.8% في 2016 إلى 14.7% و2.6% على التوالي (2017، صفحة 84).

وفي سنة 2018 عرفت مردودية الأموال الخاصة ومردودية الأصول تحسن ملحوظ إذ سجلت ما نسبته 22.38% و2.42% على التوالي ويرجع ذلك للنمو الجيد للنتائج نسبة لمتوسط رأس المال. وبذلك نقول أن مردودية القطاع المصرفي تبقى في حدود المعقول وهي في تحسن معتبر مقارنة بمستويات الدول النامية في نفس الصدد.

4.4. مستوى المستحقات غير المنتجة

تمثل القروض المتعثرة مؤشر لموجودات البنك التي يمكن أن تولد خسارة مالية وأن تؤثر على أداء البنك ككل، فعملية منح القروض تعتبر بمثابة ثقة البنك التي يضعها في زبائنه إلا أنها لا تخلو من المخاطر التي قد يتعرض إليها عند منحه لتلك القروض (لطفي، 2017، صفحة 5)، والقطاع المصرفي الجزائري كغيره يعاني من مشكل المستحقات غير المحصلة الراجعة إلى التركيز القوي للقروض التي منحتها المصارف العمومية للمؤسسات الخاصة في وقت من الزمن والذي خصص له مؤونات، فهذه المستحقات مرتفعة بالمقارنة بالمعايير العالمية، والتي سيتم توضيحها أكثر في الجدول والشكل الآتيين:

الجدول رقم 04: **نسب المستحقات غير المحصلة ومعدلات المؤونات المخصصة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة** 2009ـ 2018

البيان	معدل المستحقات غير المحصلة	معدل المؤونات المخصصة للمستحقات غير المحصلة
2009	21.14	65.41
2010	18.31	73.48
2011	14.45	72.15
2012	11.73	69.79
2013	10.56	68.19
2014	9.88	62.13
2015	9.77	59.93
2016	12.09	54.62
2017	12.96	51.28
2018*	13.13	49.96

Source:Rapport Bank d'Alger Annule 2015, Rapport Bank d'Alger Annule 2017, , Rapport Bank d'Alger Annule 2018, disponible sur : www.bank-of-algeria.dz

الشكل رقم 08: نسب المستحقات غير المحصلة ومعدلات المؤونات المخصصة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2009ـ2018

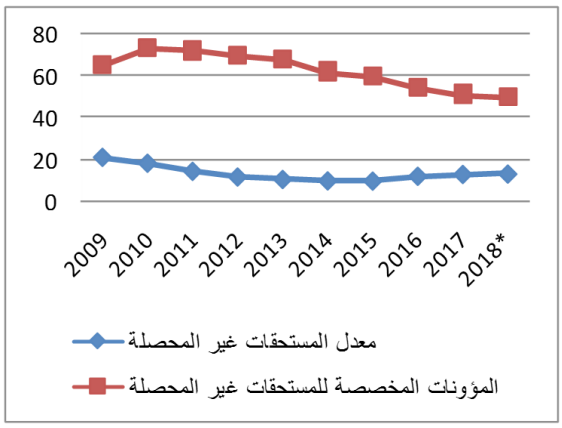

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن مستوى المستحقات غير المنتجة إلى مجموع المستحقات عرف خلال فترة من الزمن انخفاض تدريجي، بحيث كانت هذه النسبة تقدر ب21.14% سنة 2009 لتصبح سنة 2013 ما يقارب10.56% أي انخفاض يقدر ب10.58% وهو مستوى مرضي، يرجع سببه إلى التقدم المحقق من طرف المصارف في مجال تسيير خطر القرض، فهذه المستحقات هي مستحقات غير ناجعة قديمة نسبيا خاصة بالمصارف العمومية خصت بتشكيل مؤونات معتبرة في حين تبقى معدلات المستحقات غير الناجعة للمصارف الخاصة منخفضة نسبيا (4.8% في نهاية 2013 مقابل 5.2% في نهاية 2012)، فرغم بقاء معدل المستحقات غير الناجعة مرتفع مقارنة بالمعايير العالمية في هذا المجال لا يمثل معدل المستحقات غير الناجعة صافية من المؤونات المكونة سوى 3.4% بالنسبة لمجمل النظام المصرفي (2013، صفحة 112)، في حين بلغ مستوى هذه المستحقات 12.96 % سنة 2017 مقابل12.09 % سنة 2016 و9.77 % سنة 2015 وهو ارتفاع معتبر ينسب إلى تحويل حصة كبيرة 42% من القروض الممنوحة في إطار برنامج دعم تشغيل (ANSEJ, CNAC, ANGEM)، التي بلغت آجال استحقاقها إلى مستحقات غير محصلة، إذ ساهمت هذه القروض بنسبة 78% في ارتفاع القروض غير الناجعة للمصارف العمومية سنة 2017 بما أنها استفادت من ضمانات بواقع 74% لدى مؤسسات ضمان القروض تم تخصيص مؤونات ضعيفة لها، في المقابل بالنسبة للمصارف الخاصة انخفض معدل المستحقات غير المحصلة في سنة 2017 مقارنة بمستواه المسجل في سنة 2016 (7.9% مقابل 8.2%) (2017، صفحة 82).

ولقد ارتفعت وتيرة نمو المستحقات غير المحصلة لتصل 13.13% سنة 2018 وهو ناجم عن تصنيف المصارف العمومية لجزء كبير 56% من القروض الممنوحة في إطار برنامج دعم التشغيل، التي بلغت آجال استحقاقها والتي ساهمت ب 60% في ارتفاع قروضها غير الناجعة (الجزائر، 2018، صفحة 87).

إن القطاع المصرفي الجزائري يمتاز بالصلابة حسب مؤشرات الملاءة المالية التي تم تناولها في هذه الدراسة على الرغم من وجود قصور في تطبيق بعض ما جاءت به معايير بازل، وبالنظر إلى إحصائيات بنك الجزائر فإن البنوك تحتفظ بنسب ملاءة تتميز بالتحسن المستمر وهي أعلى من تلك المدرجة ضمن اتفاقيات بازل والحد الأدنى المحدد من طرف بنك الجزائر كذلك الحال بالنسبة لمردودية الأصول، في المقابل بعض المؤشرات عرفت نوع من التدهور غير المؤثر بشكل كبير على الاستقرار المالي، يرجع ذلك إلى عدة اعتبارات منها وضع الاقتصاد الذي تميز بضعف السيولة نتيجة انخفاض أسعار البترول، إلا أنها سرعان ما تحولت إلى فائض إثر دخول التمويل غير التقليدي حيز التنفيذ ابتداءا من سنة 2017 فتخوفا من مخاطر التضخم دفع ببنك الجزائر خلال السداسي الأول الاحتياطات الإجبارية من 4% إلى 8% في بداية سنة 2018، ثم من 8% إلى 10% في جوان من سنة 2018 اتخاذ إجراءات ذات طابع نقدي بغية تعقيم أي فائض للسيولة من خلال أدواته الخاصة بتسيير سياسته النقدية منها إعادة تفعيل عمليات امتصاص السيولة ابتداءا من جانفي 2018 سمحت هذه العملية بتعقيم فوائض بلغ متوسطها 275 مليار دينار جزائري، ورفع معدل 2018 وبذلك بلغ الإجمالي المعقم عن طريق هذه الأداة 659 مليار دينار جزائري، بالنسبة للقروض هي الأخرى عرفت ارتفاع خاصة الموجهة للاقتصاد إذ تهيمن حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل بشكل واسع بنسبة 72.3% وهذا ما يشير إلى استمرار توجيه الموارد المالية نحو الاستثمار أما بالنسبة لكل من القطاع العمومي ومؤسسات القطاع الخاص والأسر فنسبة الارتفاع تكون على التوالي 11.6% و7.7% نهاية سبتمبر (لوكال، 2018، الصفحات 17- 21)2018 هذا من جهة.

ومن جهة أخرى نتيجة الوضع الصحي العالمي في ظل وباء كوفيد 19 اتخذ بنك الجزائر في 26 أبريل 2020 إجراءات استثنائية لتخفيف بعض الأحكام المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، تتعلق هذه الإجراءات التي يمتد مفعولها حتى 30 سبتمبر 2020 خاصة بنسب السيولة وتصنيف الديون بالنظر لتأثيرها على الاقتصاد، شملت هذه الإجراءات تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة إلى 60%، كما قرر بنك الجزائر تخفيض معدل متطلبات الاحتياطي من 10% إلى 8% ابتداءا من 15 مارس 2020 كإجراء معاكس للذي سبقه سنة 2018، وإعفاء البنوك والمؤسسات المالية

من الالتزام بوضع وسادة أمان، ومنحهم إمكانية دفع أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة ديون عملائها دون تأثير على الترتيب وتوفير هذه المستحقات، وأخيرا أنه يجوز لهم منح قروض جديدة للعملاء الذين استفادوا من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة (2020، الصفحات 2-3)، وللتوضيح أكثر قمنا بوضع الشكل الموالي ليعطي صورة أوضح عن مدى استقرار القطاع المصرفي الجزائري وفق معايير بازلIII خلال سنة 2019 هو كالآتي:

الشكل رقم 09: أوضاع القطاع المصرفي الجزائري في ظل بازل III وتحقيق مستوى ملاءة مالية جيدة

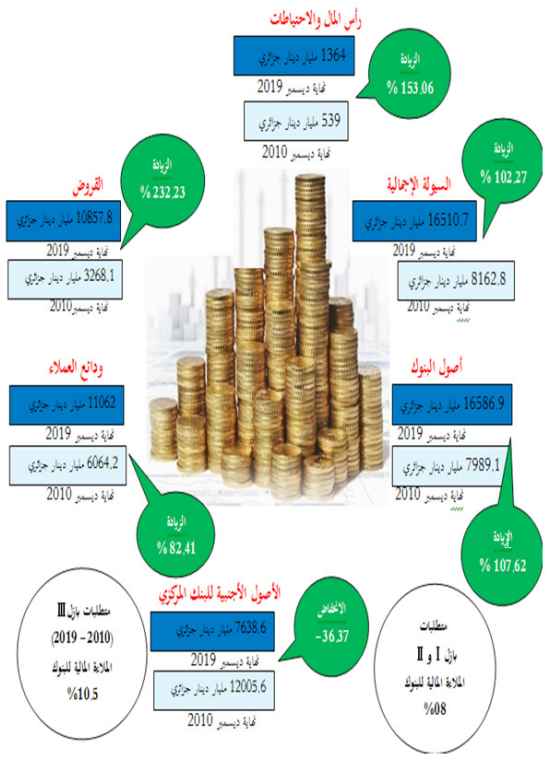

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر، رقم 17 مارس 2012، رقم 49 مارس 2020.

5. الخاتمة

سعت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استقرار القطاع المصرفي الجزائري وذلك بتحليل مؤشرات الملاءة المالية التي تخص هذا القطاع وكذا محاولة بنك الجزائر تكييف نظامه المصرفي مع معايير بازل، فالجزائر كانت دائما متأخرة في تطبيق تلك المعايير إلا أنها وصلت إلى نسب ملاءة معتبرة، فهي بذلت مجهودات في هذا السبيل تمثلت في إصدار أنظمة وتعليمات تخص هذا الشأن، فالقطاع المصرفي وما وصل إليه من خلال تطبيق الاتفاق الثاني إلا أنه لم يتكيف مع بعض البنود ولم يحرز أي تقدم في بعضها الآخر، وهذا لم يكن بعائق أمام تبني توجيهات بازلIII ومحاولة تطبيقها خاصة في ظل التعديلات التي عرفتها الاتفاقية، وبالفعل حقق النظام مستوى استقرار يبقى مقبول مقارنة بالدول النامية والناشئة، بالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عاشها لأن تطبيق الاتفاق الأخير كان موازي للأزمة النفطية العالمية التي حدثت سنة 2015 والجزائر كانت من الدول ذات التأثير الأكبر باعتبارها من الدول المصدرة للمحروقات وتعتمد عليه بصفة شبه كلية في تحقيق إيراداته، وفي الأخير تم استخلاص جملة من النتائج هي كالآتي:

- كانت الجزائر متأخرة في تطبيق اتفاقية بازلIوهذا لم يكن بعائق أمام تطبيق بنوكها لنسبة كفاية رأس المال 8% المحددة من قبل لجنة بازل بحيث كان لنظام 90- 01 والتعليمة 74- 94 أثر واضح في التكيف مع هذا الاتفاق، وسرعان ما تم تبني بازلII ثم بازلIII التي تلتهما إصدار العديد من الأنظمة التي تخص هذا الشأن آخرها كان النظام 18- 03 الصادر سنة 2018 القاضي برفع رأس مال البنوك إلى 20 مليار دج، وكذا تحديد نسبة الملاءة ب 9.5% من طرف بنك الجزائر ولكن دائما ما كانت البنوك الجزائرية تحتفظ بنسب ملاءة أعلى من ذلك؛

- يعتبر تطبيق البنوك الجزائرية لتوجيهات بازل غير فعلي، حيث بعض البنود ليس هناك تقدم في تطبيقها وأخرى لم يتم أخذها في الحسبان بعد، ونقصد هنا المراجعة والإشراف على البنوك فهي لازالت قيد التحديث والتطوير، وفيما يخص انضباطية السوق فلحد الآن لا يوجد أي نظام أو تعليمة يخص هذا الجانب حسب إحصائيات بنك الجزائر، وليس هناك شفافية في المعلومات إضافة إلى عدم نشر أي تقارير أو بيانات تخص السوق؛

- أعطى تحليل مؤشرات الملاءة التي تخص القطاع المصرفي الجزائري نتيجة مفادها أن القطاع المصرفي يعرف استقرار مالي معتبر راجع إلى المردودية المعتبرة التي عرفها القطاع، والسيولة المصرفية العالية التي دعمت بالإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر في المجال النقدي إثر الأزمة المالية التي عرفها الاقتصاد؛

- مازالت الطريق طويلة أمام القطاع المصرفي الجزائري في الوصول إلى مستويات عالية من الاستقرار والتصدي للأزمات خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية المتذبذبة التي يعرفها كل فترة من الزمن، ولكنه يبقى في حدود المعقول بالمقارنة مع الدول النامية والناشئة.

المقترحات

في آخر دراستنا ارتأينا إلى وضع بعض المقترحات كالآتي:

- تبني نظام إدارة مخاطر فعال يأخذ بعين الاعتبار كافة أنواع المخاطر التي يواجهها النظام المالي، مع اعتماد أنظمة واختبارات تحمل الضغوط حديثة للتنبؤ بالمخاطر بما يضمن التصدي للأزمات التي يمكن أن تقع؛

- ضرورة تطوير مختلف إطاراتها البشرية والتقنية ما يسمح بسهولة التكيف مع معايير بازلIII؛

- **التشديد في إجراءات منح القروض ومتابعتها مع الالتفات إلى ضبط حجم السيولة العالية المتواجدة على مستوى القطاع المصرفي التي من الممكن أن تؤدي إلى فقدان النظام المالي لاستقراره؛**
- **تبني نظام حوكمة الكتروني فعال في ظل المستجدات يتيح الشفافية المطلقة للبيانات والمعلومات وذلك بالتقيد بمبادئ لجنة بازل في هذا الخصوص؛**
- **ضرورة تطوير وتوسيع مجال الرقابة والإشراف على البنوك وكذا تعزيز السلطة الرقابية بالتشريعات الضرورية للقيام بدوره الإشرافي والرقابي على أحسن وجه.**

تضارب المصالح

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

6. قائمة المراجع

1- (2012). اتفاقية بازل الثالثة. تأليف إضاءات نشرة توعوية (الصفحات 1- 3). الكويت: معهد الدراسات المصرفية.

2- أحمد قارون. (2013). مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة سطيف.

3- (2017). التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر . الجزائر: بنك الجزائر.

4- (2013). التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. الجزائر: بنك الجزائر.

5- المادة 01 من النظام 90- 01. (04 جويلية 1990). تاريخ الاسترداد 01 10، 2020، من بنك الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg1990arab.pdf

6- المادة 01 و02 و03 من النظام 11- 04 المتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة. (24 05، 2011). تاريخ الاسترداد 30 08، 2020، من بنك الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg2011arab.pdf

7- المادة 02 من النظام -14 01 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. (16 02، 2014). تاريخ الاسترداد 30 08، 2020، من بنك الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg2014arab.pdf

8- المادة 02 من النظام 18-03 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر. (04 12، 2018). تاريخ الاسترداد 30 08، 2020، من بنك الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg2018arab.pdf

9- المادة 02 من النظام 91- 09. (14 أوت 1991). تاريخ الاسترداد 29 08، 2020، من بنك الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg1991arab.pdf

10- المادة 03 من التعليمة رقم 74- 94. (29 نوفمبر 1994). تاريخ الاسترداد 29 08، 2020، من بنك الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10-5.htm

11- المادة 1 و2 من النظام 04- 01. (04 03، 2004). تاريخ الاسترداد 30 08، 2020، من بنك الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg2004arab.pdf

12- المادة 2 و3 من النظام 02- 03. (14 11، 2002). تاريخ الاسترداد 30 08، 2020، من بنك الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg2002arab.pdf

13- المادة 3 و4 من النظام 04-01 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية. (16 02، 2014). تاريخ الاسترداد 30 08، 2020، من بنك الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg2014arab.pdf

14- بن علي بلعزوز، و عبد الكريم قندوز. (2013). إدارة المخاطر. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

15- (2019). تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية . صندوق النقد العربي.

16- حسين جواد كاظم، و منذر جبار داغر. (ب ت). القطاع المصرفي في العراق ومعوقات التكيف مع معايير الرقابة المصرفية الدولية- بازل2. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، 167- 196.

17-حسين سعيد، و علي أبو العز. (2014). كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية "في الواقع وسلامة التطبيق". المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية يومي 6 و7 أوت 2014 (الصفحات 1- 34). الأردن: كلية الشريعة الجامعة الأردنية.

18- حمزة عمي سعيد. (2016). دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2003- 2013. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة ورقلة.

19- سومية لطفي. (2017). انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي. الدائرة الاقتصادية والفنية صندوق النقد العربي.

20- شاهر فلاح العرود. (ب ت). أثر الملاءة المالية على القيمة السوقية لسعر السهم في البنوك التجارية الأردنية دراسة تحليلية للبنوك التجارية الأردنية. المؤتمر الدولي التاسع حول الوضع الاقتصادي وخيارات المستقبل. المملكة العربية السعودية: كلية الاقتصاد والإدارة والمحاسبة جامعة القصيم.

21- صادق أحمد عبدالله السبئي. (2016). إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات بازل3: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية. مجلة أماراباك الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، 169- 188.

22- عباس بوهريرة، و عبد اللطيف مصيطفى. (2017). تحليل مؤرات السلامة المصرفية في الجزائر حالة بنك (AGB- CPA). المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، 107- 125.

23- عبد الجليل جلاليلية. (2019). آليات تفعيل الرقابة المصرفية على الصيرفة الإلكترونية دراسة حالة الجزائر. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة أدرار.

24- عبد الحميد عبد المطلب. (2013). الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3. مصر: الدار الجامعية.

25- عبد الرحمان بن شيخ. (2018). متطلبات تكييف إدارة السياسة النقدية في الجزائر مع معايير الاستقرار المالي العالمي. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة الجزائر.

26- عبدالحميد عبد المطلب. (2000). العولمة واقتصاديات البنوك. مصر: الدار الجامعية.

27- عماد عادل عبدالله الجعافرة. (2008). الملاءة المالية وتأثرها بربحية البنوك. جامعة مؤتة عمادة الدراسات العليا.

28- عمار عريس، و مجدوب بحوصي. (2017). تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي. مجلة البشائر الاقتصادية ، 98- 117.

29- فاطمة الزهراء زغاشو، و عبد الحق بوعتروس. (2018). ضبط قواعد الحذر في البنوك الجزائرية وفق المعايير الاحترازية الدولية. مجلة العلوم الإنسانية ، 103- 117.

30- فائزة لعراف. (2013). مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة مع إشارة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية لسمة 2008. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر .

31- فرج شعبان. (2014). العمليات المصرفية وإدارة المخاطر. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية جامعة البويرة.

32- كلمة محافظ بنك الجزائر في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. (26 افريل 2020). تاريخ الاسترداد 06 10، 2020، من بنك الجزائر: http://www.bank-of-algeria.dz

33- محمد لوكال. (2018). حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2017 وتوجهات سنة 2018. تأليف تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني (الصفحات 1- 23). الجزائر: بنك الجزائر.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب

بوهلة خديجة وآخرون (2022)، تقييم سلامة واستقرار القطاع المصرفي الجزائري على ضوء معايير الملاءة المالية للجنة بازل، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 14، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات: 143-157